الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-03-22

الحياة
ELHAYATONLINE

الورقة الفارغة تحتسب صوتا

شرفي: "46 حزبا سياسيا يسحب استمارات الترشح للتشريعيات"

» قال رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، إنه تم سحب 619 ملفا للترشح للاستحقاقات التشريعية المقبلة من بينها 456 ملفا من قبل 46 حزبا سياسيا معتمدا و297 ملفا في إطار القوائم الحرة.

وأكد شرفي أمس، أنّ عدد ملفات الترشح بهذا الشكل شيء إيجابي جدا وتعبّر عن الرغبة الحقيقية في إحداث التغيير، حيث استطرد قائلا "إنّ الوعي الديمقراطي وجد صداه لدى المواطنين، فضلا عن أنّ أغلب القوائم يقودها، حسب الأصداء الأولية، أصحاب المستوى الدراسي العالي".

وكشف شرفي عن احتساب صوت في القائمة حتى لو لم يضع الناخب أي علامة عليها، مؤكدا أنها لا تحتسب كورقة ملغاة بل تعتبر أنّ الناخب منح صوته لكافة أفراد القائمة بالتساوي، مشيرا إلى أنه سيتم قريبا القيام بعمل تمثيلي للعملية الانتخابية للتعريف المواطنين بما يحتويه النظام الانتخابي الجديد، على حد تعبيره.

وتعهد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي بمواصلة العمل الجاد للقضاء النهائي عن التزوير الانتخابي في كل الاستحقاقات، مؤكدا أنّ القضاء على الرشوة والفساد الذي يشوّه المسار الديمقراطي ضرورة حتمية.

ويرى المسؤول الأول عن رأس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أنّ قانون الانتخابات الجديد من شأنه وضع حد للرشوة و«الشكارة" التي شوّهت المسار الديمقراطي وبناء المؤسسات الدستورية، حيث استطرد قائلا "أول ما يتبادر إلى أذهان الجزائريين عند الحديث عن الانتخابات هو الرشوة و«الشكارة" التي شوّهت المسار الديمقراطي وحتى بناء المؤسسات الدستورية، ويجب أن نجد لهذه الآفة حلا جذريا والحلول موجودة- يؤكد شرفي- بالنظر إلى النظم التي طوّرت أساليب لوضع حد للرشوة التي تسطو على إرادة الشعب خلال العقود الماضية"، مضيفا أنه يوجد حلول قانونية لقطع الطريق أمام شراء رؤوس القوائم الانتخابية.

وأبرز شرفي ما اعتبرها ضمانات لتحقيق النزاهة خلال الاستحقاقات المقبلة، مؤكدا أنّ قانون الانتحابات الجديد جاء بآليات جديدة ستثبت جدارتها في سد الطريق أمام المال الفاسد في ممارسة الشعب حقه في اختيار من يراه الأنسب ليتولاه مبرزا عددا من الميكانيزمات، على غرار أنّ القائمة المفتوحة - يقول- أزالت نهائيا الهيمنة التي كانت بأيدي الأحزاب السياسية، فضلا عن أن الاختيار اليوم لا يكون حسب الترتيب بالقائمة وإنما حسب رغبة واختيار الناخب حتى لو كان المترشح المختار في آخر ترتيب القائمة.

سلمى ساسي

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

شرفي يؤكد بخصوص تشريعيات 12 جوان

سحب حوالي 700 استمارة ترشح من قبل أحزاب سياسية و300 من أحرار

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس الأحد بالعاصمة، عن سحب حوالي 700 استمارة ترشح من قبل الأحزاب السياسية و300 أخرى من مترشحين في قوائم حرة تحسبا للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان.

وأوضح السيد شرفي في تصريح للصحافة على هامش تنصيبه لأعضاء مجلس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أنه «إلى غاية مساء أمس السبت، «تم سحب 680 ملف ترشح من قبل الأحزاب السياسية و300 أخرى من قبل المترشحين الأحرار» مشيرا إلى أن هذا «الإقبال والتنافس» على المقاعد البرلمانية «سيفرض الشفافية».

وأضاف في نفس السياق أن السلطة وبالنظر إلى الخبرة التي اكتسبها أعضاؤها و مندوبوها خلال الاستحقاقات الماضية، عازمة على تنظيم انتخابات تشريعية تصان فيها أصوات الناخبين، مشيرا إلى أن «نمط الاقتراع الجديد أعطى كل الضمانات للناخب من رسم الخارطة السياسية للبلاد».

وفيما يخص القوائم التي لا تتضمن إشارة لأي من المترشحين، أكد السيد شرفي أنه سيتم منح صوت لكل مترشح في القائمة ذاتها، حسب ما ينص عليه نمط الاقتراع، معتبرا هذا الإجراء بـ «الحل المنصف والعادل» بدلا من الإلغاء التام للورقة، مضيفا إلى أنه ستعكف السلطة الوطنية للانتخابات على تحديد كيفيات توزيع الأصوات المحصل عليها في مثل هذه الحالات.

وفيما يتعلق بمجلس الهيئة الذي تم تنصيب أعضائه، ذكر السيد شرفي أنه سيتم إعداد النظام الداخلي في غضون اليومين المقبلين كما سيتم تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة المندوبين الولائيين حول سيما إجراءات تسليم استمارات الترشيح وقبول الملفات.

وأج

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

رئيس السلطة المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، يعلن

أوراق التصويت التي لن يتم شطبها ستحسب وليست ملغاة

● أعلن رئيس السلطة المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس، أن هيئته قامت بإرسال مذكرة إلى فروعها الولائية لتسهيل سحب استمارات اكتتاب التوقيعات، على إثر الشكاوى التي رفعها مرشحون في عدة ولايات منها ولاية باتنة.

ذكر شرفي لحصة "ضيف الصباح" للقناة الإذاعية الأولى أنه تلقى شكاوى من راغبين في الترشح لهذه الانتخابات، عبر مراسلات ورسائل نصية يشتكى أصحابها من تعقيدات وضعتها فروع محلية للسلطة في وجه المرشحين الأحرار على وجه الخصوص. وأفاد شرفي: "يتعلق الأمر بثلاث مندوبيات أو أربعة". واشتكى مرشحون في ولاية باتنة مثلا من شروط وضعها مسؤول السلطة على مستوى الولاية لتعطيل عملية اكتتاب التوقيعات، ضمت اشتراط ملف شبيه بملف الترشح، فيما القانون يشترط إيداع وثيقة إعلان نية فقط في الترشح ووثيقة هوية للحصول على هذه الاستمارات.

وأعلن شرفي أن عدد ملفات الترشح للانتخابات التشريعية بلغت 619 ملف من بينها 456 ملف من قبل 46 حزبا سياسيا معتمدا و297 ملف في إطار القوائم الحرة ما يقارب نصف

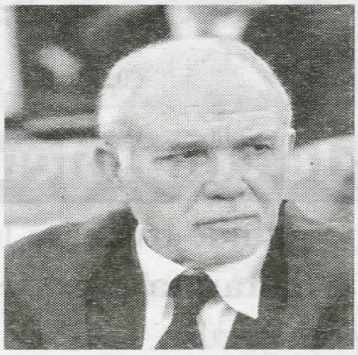
ص. حمزة كالي

محمد شرفي

عدد ملفات الأحزاب لغاية مساء أول أمس السبت. وأرجع شرفي تراجع حضور القوائم الحرة إلى عدم توفرها على نفس القدر من الوسائل مقارنة بالأحزاب السياسية.

وذكر أن أمام المشاركين، بناء على أحكام القانون، مهلة 50 يوما لإيداع ملفات الترشح لهذه الانتخابات من تاريخ استدعاء الهيئة الناخبة.

وكشف شرفي أن تنصيب لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية التي تتبع للسلطة والمكونة من ممثلين عن الهيئة الوطنية لقمع ومكافحة الفساد لن تظهر إلا بعد إعلان النتائج، مشيرا إلى أن الذين يثبت تورطهم في انتهاك الأحكام الخاصة بمكافحة المال السياسي، سيجردون من عهدتهم ناهيك عن المتابعات القضائية التي تتهددهم. وأوضح أن بيد اللجنة مهلة ستة أشهر لإنجاز التدقيق في تمويل الحملة الانتخابية.

وامتدح شرفي من جديد اعتماد نظام القائمة المفتوحة، وقال إن من نتائجها القضاء على بورصة ترتيب المرشحين، أي شراء صدارة القائمة من قبل أصحاب المال السياسي، التي كان يتيحها نظام القائمة المغلقة السابق.

وفي رد له على سؤال بخصوص تعقيدات نظام القائمة المفتوحة والاعتداد بأوراق الانتخابات التي لم يتم شطب أي أسماء المرشحين فيها، أفاد رئيس السلطة أن القائمة ستحتسب كصوت معبر عنه حتى لو لم يضع الناخب أي علامة عليها، ولا تحتسب كورقة ملغاة بل تعتبر أن الناخب منح صوته لكافة أفراد القائمة بالتساوي.

وأفاد بأنه لا ضير في تولي الأشخاص الذين يرافقون كبار السن أو العاجزين الشطب نيابة عنهم على أسماء المرشحين خلال عملية التصويت، وقال إن ذلك لن يؤثر كثيرا، فنسبة هؤلاء من الكتلة الناخبة، حسب فهمه، "لا تمثل إلا نقطة في بحر".

ج. فنينش

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

فتح تحقيقات معمقة في مصادر التمويل

الأوراق الفارغة لن تلغى وستحتسب كصوت في التشريعيات

آعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات محمد شرفي، عن احتساب أوراق التصويت التي لا تحتوي على علامات بشأن ترتيب المترشحين داخل القائمة كصوت لفائدة القائمة الحزبية أو الحرة بعد أن كانت تلغى في الانتخابات السابقة.

وقال شرفي، أمس، لدى نزوله ضيفا على القناة الإذاعية الأولى، إن النمط الانتخابي الخاص بالقائمة المفتوحة الذي سيعتمد لأول مرة في الانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان، تم خلاله مراعاة المستوى التعليمي لكافة الناخبين وخاصة أصحاب المستوى التعليمي الضعيف أو حتى غير المتعلمين.

وأوضح المتحدث أنه ولهذا السبب فإن أوراق التصويت التي لا تحتوي على علامات بشأن ترتيب المترشحين داخل القائمة، لا تعتبر ملغاة، لكن تحسب كصوت لفائدة القائمة الحزبية أو الحرة، وحسبه في هذه الحالة يتم احتساب صوت القائمة بالتساوي بين جميع المترشحين ضمنها سواء كانت حزبية أو للأحرار.

وحسب الأرقام التي أعلن عنها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فإنه تم إلى غاية منتصف نهار أمس الأول سحب 619 ملف للترشح للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان، منها 456 ملف لأحزاب بعدد 46 حزبا و297 ملف للقوائم الحرة وهو ما يمثل نصف عدد الأحزاب.

ووصف المُتحدث هذا العدد بـ "المبشر" وأن المعطيات الأولية تؤكد أن من أبدوا ترشحهم أغلبهم لديهم مستوى جامعي.

ومن جهة أخرى كشف شرفي عن فتح تحقيقات مُعمقة في مصادر التمويل مُباشرة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية المُقررة في 12 جوان القادم، مشيرا إلى أن عملها سيمتد لنحو 6 أشهر.

وأكد المتحدث في تصريح للإذاعة، أن أهم آلية في القانون الجديد، المتعلق بإقصاء المترشح الفائز بحال ثبوت لجوئه للمال الفاسد.

فؤاد ق

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

: ‘ ô°T ‥"Iô°ûÑŸG{H á«∏ª©dG ∞°Uh

سحب 619 ملف ترشح للتشريعيات

■ 456 ملف سحب من قبل 46 حزبا سياسيا و297 ملف في إطار القوائم الحرة

á˘«˘æ˘Wƒ˘dG á˘£˘∏˘°ùdG ¢ù«˘˜FQ ∞˘˜°ûc óª fi ,äÉHÉÎà˘f ’ G á˘Ñ˘bGôŸ á˘∏˘≤˘à˘°ùŸG Í°TôJ ∞∏e 619 Öë°S øY ,¢ùeG , ‘ ô°T πÑb øe á∏Ñ≤ŸG á«©jô°ûàdG äÉHÉÎàfiÓd ,QGô˘MG Ú ë˘°T Î eh á˘«˘°SÉ˘«˘˜°S ÜGõ˘˜MG ƒYóJ É¡fGh Iô°ûÑŸG{H á«˘∏˘ª˘©˘dG É˘Ø˘°UGh ."ƒhÉØà∏d

Ü .Ω

وأوضح السيد شرفي، خلال استضافته في برنامج "ضيف الصباح" للقناة الإذاعية الأولى، أن عدد ملفات الترشح للانتخابات التشريعية المقبلة التي تم سحبها حتى مساء أول أمس السبت بلغت 619 ملف من بينها 456 ملف من قبل 46 حزبا سياسيا معتمدا و297 ملف في إطار القوائم الحرة، ما يقارب، حسبه، نصف عدد ملفات الأحزاب، معتبرا هذه الأرقام "مبشرة وتبين أن الوعي الديمقراطي وجد صداه لدى المواطنين، فضلا عن أن أغلب القوائم يقودها، حسب الأصداء الأولية، أصحاب المستوى الدراسي العالي".

وأبرز رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الإنتخابات في مداخلته أهمية ما وصفه بـ«ضمانات تحقيق النزاهة خلال الاستحقاقات المقبلة"، حيث أكد في هذا الصدد أن قانون الانتخابات الجديد جاء بآليات جديدة، "ستثبت جدارتها في سد الطريق أمام المال الفاسد في ممارسة الشعب حقه في اختيار من يراه الأنسب ليتولاه"، مشيرا في نفس السياق إلى عدد من الميكانيزمات الأخرى، على غرار اعتماد نمط القائمة المفتوحة، التي أزالت، حسبه، نهائيا، الهيمنة التي كانت بأيدي الأحزاب السياسية، "فضلا عن أن الاختيار اليوم لا يكون حسب الترتيب بالقائمة وإنما حسب رغبة واختيار الناخب، حتى ولو كان المترشح المختار في آخر ترتيب القائمة".

كما أشار السيد شرفي في نفس السياق إلى أن اللجنة المستقلة لمراقبة تمويل الحملة الانتخابية، "تتوفر على صلاحيات كافية، ويبدأ عملها بعد إعلان النتائج للتحقيق في مصادر التمويل، وقد يمتد عملها لنحو ستة أشهر كأقصى حد". فيما تعتبر أهم آلية في القانون الجديد، وفقا لتصريح السيد شرفي، في "إقصاء المترشح الفائز في حال ثبوت لجوئه للمال الفاسد".

من جهة أخرى، وفي شرحه لنظام الانتخاب بالقائمة المفتوحة، أوضح رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات أن القائمة "تحتسب كصوت معبر عنه، حتى لو لم يضع الناخب أي علامة عليها، وبالتالي لا تحتسب كورقة ملغاة، بل تعتبر أن الناخب منح صوته لكافة أفراد القائمة بالتساوي"، مشيرا بالمناسبة، إلى أنه سيتم قريبا القيام بعمل تمثيلي للعملية الانتخابية لتعريف المواطنين بما يحتويه النظام الانتخابي الجديد.

هكذا تحتسب الأوراق التي لا تحتوي على علامات الترتيب

619 ملف تم سحبها للتشريعيات ..شرفي:

أفاد محمد شرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن أوراق التصويت التي لا تحتوي على علامات بشأن ترتيب المترشحين داخل القائمة، لا تعتبر ملغاة، لكن تحسب كصوت لفائدة القائمة الحزبية أو الحرة وذلك لأن النمط الانتخابي الخاص بالقائمة المفتوحة سيعتمد لأول مرة في الانتخابات التشريعية القادمة وتم خلاله مراعاة المستوى التعليمي لكافة الناخبين خاصة غير المتعلمين منهم.

وكشف شرفي خلال نزوله ضيفا على برنامج ضيف الصباح في الإذاعة الوطنية أنه تم إلى غاية منتصف نهار السبت 20 مارس، سحب 619 ملف للترشح للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان، منها 456 ملف للأحزاب بعدد 46 حزبا و297 ملف للقوائم الحرة وهو ما يمثل نصف عدد الأحزاب، مبرزا أن عددا كهذا مبشر لحد الآن، وأن المعطيات الأولية تشير إلى أن من أبدوا ترشحهم أغلبهم لديهم مستوى جامعي.

أبرز رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في سياق آخر، أن السفير الأوروبي بالجزائر أبلغه أن الهيئة نجحت في تنظيم الرئاسيات والاستفتاء باحترافية وأزالت الشكوك حول مصداقيتها.

وقال في ذات الصدد "سفير الاتحاد الأوروبي قال لي خلال لقاء بيننا جرى قبل أسبوعين، إنه بالنسبة للانتخابات الرئاسيات تمكنتم من تنظيمها فنيا باحترافية، ولكن ما بقي من شكوك لدى البعض، ذهب مع نتائج الاستفتاء بإعلان نسبة مشاركة بلغت 23 بالمائة".

للإشارة فقد أكد شرفي في تصريح سابق لوسائل الإعلام على هامش أدائه، بمعية أعضاء مجلس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، اليمين القانونية تحسبا للتشريعيات المقبلة، أن التسجيل في القوائم الانتخابية الذي انطلق الثلاثاء المنصرم، يسير بوتيرة "مرتفعة"، حيث بلغ إلى غاية منتصف الخميس 600 محققا بذلك قفزة عملاقة يضيف المتحدث.

وأبرز المسؤول في ذات الصدد أن المعطيات المتوفرة لحد الآن إيجابية وتبعث على التفاؤل، وفيما يتعلق بالتحضير للتشريعيات القادمة، أشار شرفي إلى أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات باشرت التحضيرات لهذه الاستحقاقات، مؤكدا الجاهزية التامة لأعضاء السلطة لتسيير هذا الموعد وفق النمط الانتخابي الجديد.

ولفت إلى توزيع مذكرة تشرح كافة الترتيبات والخطوات المتخذة لهذا الغرض على المعنيين بهذا الموعد، إلى جانب نشرها على موقع السلطة لتمكين المواطنين من الاطلاع عليها، موضحا أن التعديلات التي جاء بها قانون الانتخابات فيما يتعلق بنمط الانتخاب ستفشل محاولات إقحام المال الفاسد في العملية الانتخابية وتفتح الباب أمام المنافسة النزيهة والشفافة.

كما أكد رئيس السلطة أن الإجراءات ستكون أكثر صرامة، فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية من فيروس كورونا خاصة مراقبة تطبيق البروتوكول الصحي، داعيا في نفس الوقت المواطنين والأحزاب والمترشحين إلى ضرورة الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها في هذا الشأن.

وجاء أداء اليمين بالنسبة لرئيس السلطة وأعضاء مجلسها وكذا منسق مندوبيتها لولاية الجزائر، تطبيقا لنص المادة 43 من القانون العضوي المتعلق بنظام للانتخابات.

وبالمناسبة، أكد شرفي على مسعى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تدعيم الديمقراطية وإضفاء الشرعية الدستورية على مؤسسات الدولة منذ أدائها اليمين الأول تزامنا مع الاستحقاقات الرئاسية، مبرزا أن هذه الهيئة تمكنت من كسب مصداقية في الداخل بعدما حازت على ثقة الأحزاب والفاعلين في الساحة السياسية.

نبيل . ف

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

جدّد حرص سلطة الانتخابات على منع أصحاب المال الفاسد من المشاركة في الاستحقاق، شرفي:

«سحب 619 ملف للترشح للانتخابات التشريعية المقبلة»

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، عن سحب 619 ملف للترشح للانتخابات التشريعية المقبلة المقررة في 12 جوان القادم.

وأضاف شرفي، أمس الأحد، خلال نزوله ضيفاً على القناة الإذاعية الأولى، بأن عدد الاستمارات الخاصة بالراغبين في الترشح للانتخابات التشريعية التي تم سحبها حتى منتصف يوم السبت الماضي، بلغت 619 ملف، من بينها 456 ملف ترشح تم سحبه من قبل 46 حزبا سياسيا معتمدا من مختلف الولايات، و 297 ملف للقوائم الحرّة، وهو ما يمثل نصف عدد ملفات الأحزاب، مضيفا أن هذه الأرقام تدعو إلى التفاؤل، فضلا عن أن المعطيات الأولى، تشير إلى أن أغلب المترشحين، أصحاب مستوى دراسي عالٍ.

وفيما يتعلق بالتحضير للتشريعات القادمة، أشار شرفي إلى أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، باشرت التحضيرات لهذه الاستحقاقات، مؤكدا بأن «أعضاء السلطة جاهزون لتسيير هذا الموعد، وفق النمط الانتخابي الجديد»، مردفا في ذات السياق، إلى أن توزيع مذكرة تشرح ذلك، وقد تم اتخاذ كافة الترتيبات والخطوات المتعلقة بهذا الغرض الخاص بالمعنيين بهذا الموعد، إلى جانب نشرها على الموقع الرسمي للسلطة الوطنية، وذلك قصد تمكين المواطنين من الاطلاع عليها.

فيما أكد وزير العدل الأسبق، محمد شرفي، بأن قانون الانتخابات الجديد، جاء بآليات جديدة ليثبث جدارته في سدّ الطريق أمام المال الفاسد أو المشبوه، وذلك «عن طريق إقصاء المترشح من العهدة التشريعية، إضافة إلى تعرضه إلى عقوبات ردعية نصّ عليها قانون الانتخابات، بالإضافة إلى فتحه باب المنافسة للجميع، لا سيما وأن الاختيار لن يكون حسب الترتيب بالقائمة، وإنما حسب رغبة واختيار الناخب، حتى لو كان المترشح المختار في آخر ترتيب القائمة، وأن ذات اللجنة تقوم بالتحقيقات والتحريات حول تمويل الحملة لمدة ستة أشهر، وذلك بعد إعلان النتائج».

من جهة أخرى، أوضح رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، بأنه «سيتم احتساب أوراق القوائم الانتخابية التي لم يحدد عليها منح الصوت لمترشح معين لفائدة الحزب وتمنح فيها الأصوات بالتساوي لكل المترشحين في القائمة بدلا من إلغائها، مثلما كان يحدث في الماضي، وهو الإجراء الذي وضع لفائدة الناخبين الذين يصعب عليهم تحديد مرشح معين بسبب المستوى التعليمي، كما أنه سيساهم في تقليص عدد الأوراق الملغاة التي كانت تصل إلى مليون ورقة في بعض المواعيد الانتخابية».

نسرين فليسي

الشعب

خلال تنصيب مجلس السلطة المستقلة، شرفي:

سحب 700 استمارة ترشح من أحزاب و300 من أحرار

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس، عن سحب حوالي 700 استمارة ترشح من قبل الأحزاب السياسية و300 أخرى من مترشحين في قوائم حرة تحسبا لتشريعيات 12 جوان.

أوضح شرفي للصحافة، على هامش تنصيبه لأعضاء مجلس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أنه «إلى غاية مساء السبت، تم سحب 680 ملف ترشح من قبل الأحزاب السياسية و300 آخر من قبل المترشحين الأحرار»، مشيرا الى أن هذا «الإقبال والتنافس» على المقاعد البرلمانية «سيفرض الشفافية».

وأضاف، أن السلطة وبالنظر الى الخبرة التي اكتسبها أعضاؤها ومندوبوها خلال الاستحقاقات الماضية، عازمة على تنظيم انتخابات تشريعية تصان فيها أصوات الناخبين، مشيرا الى أن «نمط الاقتراع الجديد أعطى كل الضمانات للناخب من رسم الخارطة السياسية للبلاد».

وفيما يخص القوائم التي لا تتضمن إشارة لأي من المترشحين، أكد شرفي أنه سيتم منح صوت لكل مترشح في القائمة ذاتها، حسب ما ينص عليه نمط الاقتراع، معتبرا هذا الاجراء بـ«الحل المنصف والعادل»، بدل الإلغاء التام للورقة، مضيفا أن السلطة الوطنية للانتخابات ستعكف على تحديد كيفيات توزيع الأصوات المحصل عليها في مثل هذه الحالات.

وفيما يتعلق بمجلس الهيئة الذي تم تنصيب أعضائه، ذكر شرفي أنه سيتم إعداد النظام الداخلي في غضون اليومين المقبلين، كما سيتم تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة المندوبين الولائيين حول، لاسيما إجراءات تسليم استمارات الترشيح وقبول الملفات.

يومية
صوت الأحرار
AL-AHRAR

شرفي يؤكد أن الأرقام مبشرة وتبين أن الوعي الديمقراطي وجد صداه لدى المواطنين

سحب 619 ملفا للترشح للتشريعيات 12 جوان

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الإنتخابات، محمد شرفي، عن سحب 619 ملفا للترشح للإنتخابات التشريعية المقبلة، واصفا العملية بالمبشرة وتدعو للتفاؤل، كما أعلن رسميا عن تنصيب مجلس السلطة والمنسقين الولائيين الجدد.

● قال شرفي، أمس، أن عدد ملفات الترشح للإنتخابات التشريعية المقبلة التي تم سحبها حتى مساء السبت بلغت 619 ملفا من بينها 456 ملفا من قبل 46 حزب سياسي معتمد و297 ملفا في إطار القوائم الحرة ما يقارب نصف عدد ملفات الأحزاب، مضيفا أن هذه « الأرقام مبشرة وتبين أن الوعي الديمقراطي وجد صداه لدى المواطنين فضلا عن أن أغلب القوائم يقودها، حسب الأصداء الأولية، أصحاب المستوى الدراسي العالي».

وأبرز شرفي في صريح للإذاعة الوطنية ما اعتبرها ضمانات لتحقيق النزاهة خلال الإستحقاقات المقبلة، مؤكدا أن قانون الإنتخابات الجديد جاء بآليات جديدة ستثبت جدارتها في سد الطريق أمام المال الفاسد في ممارسة الشعب حقه في اختيار من يراه الأنسب ليتولاه، مبرزا عددا من الميكانيزمات على غرار أن القائمة المفتوحة يقول- أزالت نهائيا الهيمنة التي كانت بأيدي الأحزاب السياسية، فضلا عن أن الاختيار اليوم لا يكون حسب الترتيب بالقائمة وإنما حسب رغبة واختيار الناخب حتى لو كان المترشح المختار في آخر ترتيب القائمة.

كما أن اللجنة المستقلة لدى السلطة المستقلة لمراقبة تمويل الحملة الإنتخابية يضيف- تتوفر على صلاحيات كافية، ويبدأ عملها بعد إعلان النتائج للتحقيق في مصادر التمويل، وقد يمتد عملها لنحو ستة أشهر كأقصى حد.

أما أهم آلية في القانون الجديد حسب شرفي- فتلك المتعلقة بإقصاء المترشح الفائز في حال ثبوت لجوئه للمال الفاسد.

من جهة أخرى أوضح رئيس السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات أن القائمة ستحتسب كصوت معبر عنه حتى لو لم يضع الناخب أي علامة عليها، وبالتالي لا تحتسب يقول- كورقة ملغاة بل إن تعتبر أن الناخب منح صوته لكافة أفراد القائمة بالتساوي، مشيرا إلى أنه سيتم قريبا القيام بعمل تمثيلي للعملية الانتخابية للتعريف المواطنين بما يحتويه النظام الإنتخابي الجديد.

كما أعلن شرفي، رسميا عن تنصيب مجلس السلطة والمنسقين الولائيين الجدد، وأكد أن دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هو مكسب للدولة والمواطن، كما يضمن ديمومتها في إطار السعي لبناء دولة الحق والقانون، ودعا رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إلى التفكير في نمط جديد للعمل من أجل وضع نظام داخلي خاص بالمجلس لتسيير المرحلة القادمة بفعالية وحركية مرنة.

وقال شرفي «إن الهدف الأول هو إجراء انتخابات تشريعية نزيهة وشفافة بمقاييس دولية، من أجل الرقي بمستوى المؤسسات إلى الشرعية الشعبية والدولية».

شرفي يؤكد أنه حق لفئات لا يمكنها التصويت دون مساعدة

السماح لكبار السن باصطحاب مرافقين في عملية التصويت واحتساب القائمة غير المشطوبة

● دافع ، أمس رئيس السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، محمد شرفي عن قرار السماح لكبار السن والمعاقين بالاستعانة بمرافق أثناء إدلاء أصواتهم، مضيفا أن « ذلك فيه توازن بين حق الناخب في أداء الواجب وحق الفئات التي لا يمكنها التصويت دون مساعدة في أداء واجبهم».

وذكر شرفي أيضا أنه بإمكان الناخب وضع قائمة دون تشطيب وسيتم احتسابها كصوت معبر عنه لصالح القائمة وكل المترشحين فيها.

وأوضح شرفي خلال نزوله ضيفا على القناة الإذاعية الأولى صباح أمس أن ملفات الترشح تتعلق بتقديم الطلبات وسحب استمارات التوقيعات من مقر المندوبيات الولائية.

وأثنى المتحدث على النظام الانتخابي والتصويت على القائمة المفتوحة، معتبرا أنها « أزالت نهائيا الهيمنة التي كانت بأيدي الأحزاب السياسية والبورصة المتعلقة بالمناصب والترتيبات والإقصاء وجعلت، الأصوات المعبر عنها هي التي تتحكم في عملية الترتيب»

خبير دستوري يحذر من تبعات قرار القائمة غير المشطوبة وإمكانية تعبئة الصناديق بقوائم فارغة ويؤكد

قرار مرافقة الناخب داخل المعزل الانتخابي قانوني ولا يهدد مصداقية الانتخابات

تباينت القراءات حول قرار محمد شرفي المتعلق بالمرافق الذي اعتبره البعض عاديا، إذ يساهم في تسهيل العملية بالنسبة للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، بالمقابل يرى آخرون أنه يخالف المادة 133 من القانون العضوي للانتخابات التي تنص على أن يكون التصويت شخصيا وسريا.

■ ليلى.س

● يرى الخبير الدستوري، عامر رخيلة، أن مرافقة الناخب داخل المعزل الانتخابي ليس سابقة وهو قانوني بالنسبة لكبار السن ومن يعانون من عجز صحي.

واعتبر رخيلة في تصريح صحفي « أن كل دول العالم تتبنى إجراءات تنظيمية للعملية، مشددا أنه - القرار- لا يشكل أي تهديد لمصداقية للانتخابات»، من جهة أخرى، نبه محدثنا بأن قرار رئيس سلطة الانتخابات المتعلق باحتساب القائمة غير المشطوبة كصوت معبر عنه لصالح القائمة وكل المترشحين فيها يفتح المجال أمام إمكانية تعبئة الصناديق بقوائم فارغة تستغل في عمليات الفرز لصالح أشخاص بعينهم، معتبرا أن هذا الطرح لا يتوافق مع النظام الانتخابي الجديد.

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، اليوم الأحد، عن' جملة القراراتÅالتي اعتمدت في التشريعيات المقررة يوم 12 جوان منها السماح لكبار السن والمعاقين الاستعانة بمرافق أثناء الإدلاء بأصواتهم واحتساب القائمة غير المشطوبة كصوت معبر عنه لصالح القائمة.

وتنص المادة 5 من القانون العضوي للانتخابات أن العملية تتم عن طريق الاقتراع العام السري الحر والمباشر أو غير المباشر،وتجدر الإشارة أن القانون العضوي للانتخابات يعتمد على نظام الاقتراع لا نسبي على القائمة المفتوحة دون مزج، حيث يتيح للناخب اختيار القائمة وتزكية مترشحين من داخل القائمة أيضا.

رئيس سلطة الانتخابات محمد شرفي:

الحبـــس لكل مترشح يستعمل المـــال الفاسد

■ تبسيط عملية التصويت وتسهيلات لكبار السن

أكد محمد شرفي، أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تملك من الآليات القانونية ما يمكنها من محاربة المال الفاسد والتحقيق في أي قائمة لجأت إليه، محذرا من أن عقوبة استعمال المال الفاسد هي الحبس والتجريد من المنصب البرلماني. فيما كشف عن إحصاء حتى مساء السبت 619 ملفا من بينها 456 ملفا من قبل 46 حزبا سياسيا معتمدا و297 ملفا في إطار القوائم الحرة. وذكر شرفي، لدى حلوله، أمس الأحد، ضيفا على القناة الإذاعية الأولى، أن آليات محاربة المال الفاسد متوفرة لدى سلطة الانتخابات، أهمها النمط الانتخابي المبني على "القائمة المفتوحة" والتي "أزالت نهائيا الهيمنة على القوائم التي كانت بأيدي الأحزاب السياسية، حيث كان رأس القائمة يشكل بورصة المناصب"، مشيرا إلى أن النمط الجديد "يمنح الحرية الكاملة للشعب ليختار ويصوت على من يشاء وفق أي ترتيب يريده"، مضيفا "الآن خيار الشعب هو الذي يرتب المترشحين". وفيما يتعلق بتنصيب اللجنة المكلفة بمراقبة تمويل الحملة الانتخابية، قال شرفي إن سلطة الانتخابات "لا تستعجل"، مضيفا "لكل مرحلة قراراتها"، موضحا أن اللجنة "يبدأ عملها بعد إعلان النتائج لتحقق في التمويل ولديها مهلة تصل إلى غاية 6 أشهر كاملة حتى تصل للنتيجة المرجوة"، مؤكدا بهذا الخصوص "الذي يثبت فيه النجاح باستعمال المال الفاسد، نعتبر أن عقوبة الحبس ليست ردعية ولكن إقصائه من منصبه الذي حصل عليه وحسب المنصب البرلماني". وفيما يتعلق بشرح العملية الانتخابية للمواطنين، في ظل النظام الانتخابي الجديد، الذي يتميز بشيء من التعقيد، أكد شرفي أن سلطة الانتخابات ستقوم بـ«محاكاة" للعملية الانتخابية حتى يطلع المواطن على كل الأمور المتعلقة بها من بدايتها إلى غاية إعلان النتائج. وبخصوص الأوراق الملغاة، أكد شرفي "القائمة دون أي علامة تحسب صوت معبر عنه لفائدة القائمة ولا تعتبر ورقة ملغاة وكأنه أعطى صوت لكل أعضاء القائمة"، مشيرا من جهة أخرى إلى أنه "من حق كبار السن والمرضى أن يختاروا من يساعدهم في المعزل" وذلك دون التأثير على الخيار الحر للناخب". من جهة أخرى، كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، عن سحب 619 ملفا للترشح للانتخابات التشريعية المقبلة، واصفا العملية بـ«المبشرة وتدعو للتفاؤل". وقال شرفي، لدى نزوله ضيفا على برنامج "ضيف الصباح" للقناة الإذاعية الأولى، أمس الأحد، أن عدد ملفات الترشح للانتخابات التشريعية المقبلة التي تم سحبها حتى مساء السبت بلغت 619 ملفا من بينها 456 ملفا من قبل 46 حزبا سياسيا معتمدا و297 ملفا في إطار القوائم الحرة، أي ما يقارب نصف عدد ملفات الأحزاب، مضيفا أن هذه "الأرقام مبشرة وتبين أن الوعي الديمقراطي وجد صداه لدى المواطنين، فضلا عن أن أغلب القوائم يقودها، حسب الأصداء الأولية، أصحاب المستوى الدراسي العالي". وفيما يتعلق بإمكانية تمديد آجال المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، أكد شرفي "لن يكون هناك تمديد لعملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية لأن العملية محكومة بمرسوم رئاسي"، مذكرا الراغبين في تسجيل أنفهم بوجود منصة إلكترونية مخصصة لذلك وهي مفتوحة على مدار 24 ساعة، مشيرا إلى إحصاء 972 مسجلا عبر هذه المنصة.

عبد الله نادور

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Élection des nouveaux membres de l'Assemblée populaire nationale (APN)

«Le nombre de dossiers de candidature retirés montre une prise de conscience démocratique»

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi a révélé, hier dimanche, que 619 dossiers de candidature à l'élection des nouveaux membres de l'Assemblée populaire nationale (APN) du 12 juin prochain, dont 456 de 46 partis politiques et 297 dossiers dans le cadre des listes libres (indépendants), soit près de la moitié du nombre de dossiers, ont été, jusque-là, retirés auprès de son instance qui a su, a-t-il dit, gagner la confiance des partis et des acteurs sur la scène politique.

Charfi a estimé que les changements prévus dans la loi électorale concernant le mode de scrutin mettront en échec toute tentative d'exploitation de l'argent sale et ouvriront la voie à une concurrence loyale et transparente. (Photo : D.R)

Qualifiant le processus de prometteur et appelant à l'optimisme. S'exprimant sur les ondes de la Chaîne I de la radio nationale, Mohamed Charfi, a affirmé que ces chiffres sont prometteurs. Et, a-t-il poursuivi, montrent que la prise de conscience démocratique a trouvé une résonance parmi les citoyens, d'autant plus que la plupart des listes sont dirigées, selon les premiers retours, par des diplômés ayant un niveau académique élevé. Mettant en avant la démarche de l'ANIE visant à renforcer la démocratie et à conférer la légitimité constitutionnelle aux institutions étatiques depuis sa première prestation de serment coïncidant avec l'échéance présidentielle.

L'invité de la Chaîne I de la radio nationale a, à l'occasion, mis en garde contre les pratiques occultes durant la prochaine compagne électorale. «Le renforcement du travail de l'Autorité en la dotant d'une commission chargée de surveiller le financement des comptes des campagnes électorales et référendaires permettra de mettre le financement des campagnes électorales sous la loupe de l'ANIE qui veille à éloigner l'argent suspect de l'opération électorale», a ajouté Mohamed Charfi. L'ANIE, a-t-il fait savoir, était dotée de suffisamment de prérogatives et restait apte à mener des enquêtes, à l'issue de la proclamation des résultats du vote, sur l'origine du financement de la campagne électorale. Faisant remarquer que ce travail qui pourrait prendre jusqu' à six mois, amènerait la disqualification si les investigations venaient à prouver, et rend, dans un délai de six (6) mois, une décision contradictoire pour validation, modification ou rejet du compte», a rappelé Mohamed Charfi. Assurant, à l'occasion, de la pleine disponibilité des membres de l'ANIE à gérer ce rendez-vous électoral. Dans le cadre, a observé le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) du nouveau mode électoral.

Mettant en avant la démarche de son instance qui a entamé les préparatifs en prévision de cette échéance électorale, visant à renforcer la démocratie et à conférer la légitimité constitutionnelle aux institutions étatiques depuis sa première prestation de serment coïncidant avec l'échéance présidentielle, Mohamed Charfi a, à l'occasion, fait état, dans ce sens, de la distribution d'une note explicative des dispositions et mesures prises à cet effet et sa diffusion à l'intention des citoyens sur le site de l'ANIE.

Jeudi dernier, lors de la prestation de serment avec les membres de son Conseil, le président de l'ANIE a estimé que les changements prévus dans la loi électorale concernant le mode de scrutin mettront en échec toute tentative d'exploitation de l'argent sale et ouvriront la voie à une concurrence loyale et transparente.

«Le nouveau code relatif au régime électoral aspire à recouvrer la confiance des citoyens à l'égard des gouvernants afin qu'ils s'impliquent davantage dans le processus électoral, pour mettre fin aux pratiques électorales du passé, notamment par l'encouragement de la parité entre femmes et hommes, et la participation des jeunes, pour consolider l'Etat de droit et la bonne gouvernance dans la transparence absolue», a-t-il indiqué.

Enfin, s'agissant des mesures préventives contre l'épidémie du Coronavirus (Covid-19), le président de l'ANIE a assuré que celles-ci (mesures préventives, ndlr) seront très strictes, notamment, a fait savoir Mohamed Charfi, en termes de contrôle de l'application du protocole sanitaire. Appelant, à l'occasion, les citoyens, les partis, et les candidats à s'y conformer rigoureusement.

LE JEUNE INDEPENDANT

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Charfi : «Près de 619 dossiers de candidature ont été retirés»

L'AUTORITÉ nationale indépendante des élections (ANIE) a vu jusqu'à samedi le retrait de 619 dossiers de candidature en prévision des prochaines législatives prévues le 12 juin. C'est ce qu'a indiqué hier le président de l'ANIE, Mohamed Charfi, précisant que 456 dossiers ont été retirés par 46 partis politiques alors que 297 dossiers représentent des candidatures libres.

«Selon les derniers chiffres notés au niveau de l'ANIE, 619 dossiers ont été retirés dont 456 dossiers par 46 partis politiques agréés et 297 dossiers dans le cadre des listes indépendantes. Ces dernières représentent la moitié des partis, ce qui reflète la concrétisation de la conscience démocratique tant revendiquée par l'ANIE», a déclaré M. Charfi, précisant que la remise des formulaires devrait se faire 50 jours avant la date du scrutin pour confirmer les candidatures des futurs prétendants après examen des dossiers. Selon le président de l'ANIE, les bulletins blancs ne seront pas annulés mais comptabilisés comme «des voix» au profit de tous les candidats, de manière «équitable».

Evoquant la question de l'éradication de la corruption du champ politique, M. Charfi a estimé que le processus devrait être amorcé à partir des élections et que la corruption qui entache ces rendez-vous altère la gouvernance en entier, du sommet à la base.

Selon lui, la nouvelle loi organique des élections a introduit des mécanismes à même de barrer la route à l'argent sale, et leur l'efficacité sera prouvée sur le terrain,. Il a aussi relevé que l'installation de la commission indépendante chargée du contrôle du financement de la campagne électorale se fera dans le cadre de la mise en conformité «progressive» de l'ANIE avec la nouvelle loi électorale.

«Le travail de la commission indépendante chargée du contrôle du financement de la campagne électorale commencera après l'annonce des résultats, en entamant son enquête concernant le financement. Ce travail de contrôle pourrait durer jusqu'à six mois comme délai maximal», a déclaré M. Charfi. Il a ajouté, dans ce sens, que «si les résultats de l'enquête affirment l'existence de l'argent sale dans les sources de financement de la campagne électorale, le mandat du candidat concerné sera annulé de facto, en sus des poursuites judiciaires». Toutes ces mesures, a poursuivi l'invité de la Chaîne 1, constituent un barrage devant la corruption.

Par ailleurs, le président de l'ANIE a fait savoir que son instance prévoit une simulation réelle du déroulement et des coulisses des élections, en vue de vulgariser l'opération selon les nouveaux amendements et d'essayer, par ricochet, de convaincre l'électeur de sa transparence.

Pour ce qui est de la révision exceptionnelle des listes électorales, censée être clôturée mardi, M. Charfi a affirmé qu'il n'y aura pas de prolongation en raison des mesures de simplification de cette opération, qui pourra se faire à distance via l'inscription électronique. Il a rappelé que, depuis le lancement de l'opération la semaine dernière, le nombre de nouveaux inscrits sur la plateforme a atteint 972 électeurs et les demandes d'inscription en raison de changement de résidence sont estimées à 137 demandes et 722 demandes de renouvellement de carte d'électeur.

Pour le président de l'ANIE, le rôle des partis et des entités de la société civile, qui prendront part au prochain rendez-vous électoral, est «crucial» dans l'édification des institutions «intègres et compétentes» à même d'instaurer une gouvernance moderne. En somme, le président de l'ANIE considère que la nouvelle loi organique relative aux élections a tenu compte de l'expérience de cette instance lors de l'échéance présidentielle de décembre 2019 et celle du référendum de novembre 2020.

Aziza Mehdid

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ANIE

RETRAIT DE PRÈS DE 1.000 FORMULAIRES

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a fait état, hier à Alger, du retrait de près de 700 formulaires de candidature par les partis politiques et 300 autres par les candidats indépendants, en prévision des élections législatives prévues le 12 juin prochain.

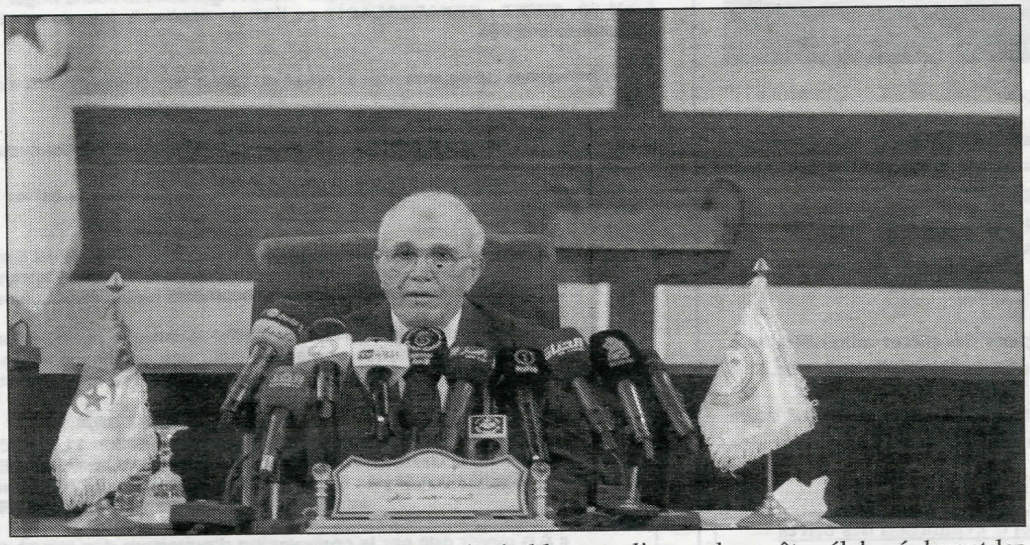

«Quelque 680 dossiers de candidature ont été retirés par les partis politiques et 300 autres par les candidats indépendants», a fait savoir M. Charfi dans une déclaration à la presse en marge de l'installation des membres de l'ANIE, soulignant que cette «participation et compétition» pour les sièges parlementaires «devra imposer une certaine transparence».

Compte tenu de l'expérience acquise par ses membres et délégués lors des précédentes échéances, l'ANIE est déterminée à organiser des élections législatives où les voix des électeurs sont protégées, a-t-il poursuivi, ajoutant que «le nouveau mode de scrutin a mis en place toutes les garanties au profit de l'électeur pour dessiner les contours de la carte politique du pays».

Concernant les listes qui ne comportent aucune indication de candidats, le même responsable a assuré qu'une voix sera attribuée à chaque candidat de la même liste comme le prévoit le nouveau mode de scrutin, qualifiant cette procédure de «solution juste et équitable» au lieu d'annuler le bulletin. L'ANIE œuvrera à la définition des modalités de distribution de voix obtenues dans ces cas. Quant au Conseil de l'organe, dont les membres ont été installés, M. Charfi a rappelé que le règlement interne devra être élaboré durant les deux prochains jours, outre l'organisation de sessions de formation à distance au profit des délégués de wilayas sur les procédures de remise de formulaires de candidature et d'acceptation des dossiers.